الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة شعبة : علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص مالية البنوك و التأمينات

من إعداد الطالب:

صغير سيد أحمد

تحت عنوان:

أثر القرض الحسن على فعالية البنوك الجزائرية 2010-2022

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.بلجيلالي فتيحة	أستاذ محاضر قسم أ – جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
أ. معاشي سفيان	أستاذ محاضر قسم أ– جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
أ.بن طراد أسماء	أستاذ محاضر أ– جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه القرض الحسن تقوم به البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في ترسيخ وتعزيز تطبيقات هذا النوع من القروض في النظام المالي والمصرفي، وتشتمل تلك التطبيقات على أدوات توفر الأمان والاطمئنان للعملاء (المودیعن) فيما يتعلق بسلامة أموالهم وإتاحتها لالستخدام عند الحاجة.

كما تسعى الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق دراستها للقرض الحسن ووضع آليات لتحقيق مقاصدها، بحيث تخرج من الطابع الفردي التطوعي إلى الطابع المؤسساتي الذي يتماشى مع متطلبات العصر، ولتكون عاما مهما في تحقيق التنمية في المجتمع.
الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية ،السياسة النقدية، القرض الحسن ،القروض البنكية.

Abstract:

This study aims to shed light on the role played by the good loan of Islamic banks and financial institutions in consolidating and strengthening the applications of this type of loans in the financial and banking system. the need.

The state also seeks to achieve economic and social goals through its study of the good loan and the development of mechanisms to achieve its purposes, so that it emerges from the individual voluntary character to the institutional character that is in line with the requirements of the times, and to be an important factor in achieving development in society.

Keywords: commercial banks, monetary policy, good loan, bank loans

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمد الله أولا واخره ونشكره شكرا يليق بعظمته. ان ييسير لنا إتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد والثناء الحسن

كما نتقدم بأسمى معاني الامتنان والاحترام الى الأستاذة المشرف"معاشي سفيان " الذي بتوجيهاته وارشاداته القيمة ودعم الدائم وتقاسم معنا عبء، لانجاز هذا العمل.

واجمالا الى جميع أساتذة الذين اشرفوا على تكويننا منذ البداية تربصنا الى يومنا هذا بدون استثناء، واصدقائنا الطلبة الذين تقاسمنا معهم الحياة الدراسية وكل من ساهم بقليل او كثير في انجاز هذا العمل المتواضع فلكم اسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير.

إهداء

الى والدي ووالدتي حفظهم الله

الذين وقفوا دائما الى جانبي في مسيرتي الدراسية، وانتظروا طويلا لكي احقق

هذا الهدف،وثمرة جهدي،

وامدوني ماديا ومعنويا وزرعوا في نفسي تحقيق أحلامي وطموحي، وتعليمي

كيف أصنع القرار. فلن أستطيع أن أوفي حقكما مهما فعلت ومهما قلت.

والى كل اخوتي الذين كانوا دائما يساندوني ويدعومني.

والى كل الأهل والأقارب الذين أكن لهم الاحترام وتقدير.

وإلى من ساهم في وصولي هذا من الأساتذة الأفاضل

إلى كل هؤلاء، اهدي هذا العمل المتواضع

صغير سيد احمد

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : عموميات حول السياسة النقدية والبنوك التجارية	
المبحث الأول:السياسة النقدية	6
المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها	6
المطلب الثاني : المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية	7
المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية	8
المبحث الثاني: تقديم البنوك التجارية	14
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية	14
المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية وفعاليتها	16
المطلب الثالث : وظائف البنك	17
المبحث الثالث :القروض البنكية وأنواعها	21
المطلب الأول :تعريف القروض وأهميتها	21
المطلب الثاني : مصادر وخصائص القروض البنكية	23
المطلب الثالث :أنواع القروض البنكية	26
الفصل الثاني: دراسة القرض الحسن	

المبحث الأول :أنواع القروض الجزائرية والبنوك المنتجة لها	34
المطلب الأول :أنواع القروض في الجزائر	34
المطلب الثاني:أهم البنوك المنتجة للقروض	38
المطلب الثالث : القرض الحسن	41
المبحث الثاني :أركان القرض الحسن حالة البنك الوطني الجزائري	44
المطلب الأول : أهمية القرض الحسن وأركانه	44
المطلب الثاني : تقديم لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	48
المطلب الثالث : دراسة احصائية للقرض الحسن في بنك الوطني الجزائري لولاية تيارت	51
المبحث الثالث :مخاطر القرض الحسن ومزاياه ومعوقاته	57
المطلب الأول :مخاطر القرض الحسن وآليات تجنب المخاطر	57
المطلب الثاني :معوقات القرض الحسن	59
المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين القروض الأخرى	61
خاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	69

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	توزيع موظفي وكالة تيارت	48
(21-02)	المشاريع القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.	52
(03-02)	تقسيم القرض الحسن حسب القطاعات للولاية خلال فترة 2011-2022	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مربع كالدور السحري	9
(01-02)	توزيع موظفي وكالة تيارت	48
(02-02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	50
(03-02)	تطور عدد طلبات القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.	53
(04-02)	تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.	55

مقدمة

مقدمة

يعتبر البنك عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن عن تمويل والذي لايتم إلا عن طريق الإقراض .ذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك هي الإستخدام الرئيسي لأمواله، وعمليات الاقتراض للعملاء لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشروعاتهم وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية ، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها ، لذلك هناك إعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة بل هناك سياسات لإلقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض والتمويل بكفاءة عالية.

وفي إطار هاته الدراسة سوف يتم التطرق إلى كيفية تسيير القرض الحسن، لأنه يعتبر وسيلة اقتصادية واجتماعية في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق وضع آليات لتحقيق مقاصدها، بحيث تخرج من الطابع الفردي التطوعي إلى الطابع المؤسساتي الذي يتماشى مع متطلبات العصر، ولتكون عاما مهما في تحقيق التنمية في المجتمع.

اشكالية الدراسة : سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية

كيف يؤثر القرض الحسن على فعالية البنوك التجارية؟

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة التالية :

- ما المقصود بالبنوك التجارية ،وماهي أهم الوظائف التي تقدمها ؟
- ما هو القرض الحسن وماهي مشروعية ؟
- ماهي أهم المعوقات التي تواجه القرض الحسن؟

فرضيات الدراسة : من أجل الاجابة على الاشكالية الأساسية ومجمل التسائلات السابقة نقوم بطرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يختلف القرض الحسن عن القروض البنكية الأخرى خاصة فيما يتعلق بنظام الفائدة.

الفرضية الثانية : إن المستفيدين من القرض الحسن لاا يلتزمون بالوفاء بمستحقاتهم اتجاه صندوق استثمار أموال الزكاة.

أسباب اختيار الموضوع : تتمثل أسباب ودوافع اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- ارتباط موضوع البحث بتخصصنا،

- رغبتي بالتعرف عن قرض عن ماهية القرض الحسن في البنوك التجارية
- معرفة الإجراءات التي يتبعها الفرد في الحصول على القرض الحسن.

أهداف الدراسة :نهدف من خلال الموضوع إلى:

- معرفة المكانة التي تحتلها القروض الاسلامية في البنوك التجارية.
- إبراز القرض الحسن باعتباره من أهم القروض التي باتت توليها البنوك أهمية خاصة.
- دراسة احصائية حول القرض الحسن في ولاية تيارت.

حدود الدراسة : لقد استدعى الوقوف على هذه الدراسة الالتزام بإطار زماني و مكاني محدد ،فعلى سبيل الإطار الزماني فقد قدمنا احصائيات خاصة بالقرض الحسن من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت من سنة 2011 إلى غاية 2022،أما الاطار المكاني كان في ولاية تيارت .

المنهج المستخدم : تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من القرض الحسن والبنوك التجارية وكل ما يتعلق بها ،بالإضافة إلى تحليل كل الأشكال والجدول التي تناولتها هذه الدراسة.

الدراسات السابقة :

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها من بينها :

- دراسة سليمان ناصر ،محسن عواطف ، **"تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن"** بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام إسلامي شامل تحت عنوان: **"تعزيز الخدمات المالية الإسامية للمؤسسات المتناهية الصغر"**،4011، و تهدف هذه الدراسة إلى تشجيع الخدمات المصرفية الاسامية للمؤسسات المصغرة . وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية :لم تضطلعً البنوك الإسلامية في الجزائر للمخاطر بتمويل المشاريع المصغرة بالصيغ الإسلامية نظرا المرتبطة بهذا التمويل، فتكفلت به هيئات حكومية مدعومة من طرف الدولة (الوكالة الوطنية لدعم الشباب) أو شبه حكومية تعمل تحت نظارتها (صندوق الزكاة).

–دراسة سليمان ،ناصر محسن عواطف **"القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة"** بحث مقدم إلى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية 2013 ، وتهدف هذه الدراسة إلى إضفاء

صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن مادامت توجد تمويلات بدون فوائد وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية: يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مؤسسات مصغرة. بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

-دراسة غانم محمد مصطفى: **"واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة، 2010"**، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع التمويل بالقرض الحسن وآفاق تطويره وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة التالية : التمويل الأصغر الإسلامي القرض الحسن) يتطلب تكاليف تشغيلية أكثر من تلك التي يتطلبها التمويل التقليدي وهذا يعتبر من التحديات أمامه.

صعوبات الدراسة : تكمن أهم الصعوبات التي واجهناها في انجاز هذا البحث فيما يلي :

-بعض الاجراءات البيروقراطية في البنك وصعوبة الحصول على المعلومات .

-قلة المواضيع التي تضمنت القرض الحسن.

-قلة الاحصائيات حول القروض الاسلامية في الجزائر.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة على النحو التالي :

تم التطرق في الفصل الأول على الجانب النظري لموضوع الدراسة الخاصة بالسياسة النقدية و بتقديم البنوك التجارية بصفة عامة وتطورها ونشأتها ،وقد خصصنا المبحث الثالث إلى دراسة تعريف القروض البنكية وأهم أنواعها سواء كانت مخصصة لقطاع الاستغلال أو الاستثمار.

أما الفصل الثاني خصصناه القرض الحسن من خلال التطرق أولا في المبحث الأول على أنواع القروض الجزائرية والبنوك المنتجة لها ،بالإضافة إلى ماهية القرض الحسن عن طريق تعريف وتبيان أهميته وفي مبحث أخير تعرضنا إلى أهم مخاطره ومعوقاته مع بعض الحلول المقدمة لذلك.

الفصل الأول :

عموميات حول السياسة النقدية والبنوك التجارية

تمهيد :

تعد البنوك أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من خدمات ووظائف، التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات وذلك للقيام بنشاطاتها على أكمل وجه خاصة الوظيفة المالية بإعتبارها من أهم الوظائف .

كما تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات .ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها. وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف بالتفصيل إلى البنوك من خلال ما يلي :

المبحث الأول: السياسة النقدية

المبحث الثاني : تقديم البنوك التجارية

المبحث الثالث :القروض البنكية وأنواعها

المبحث الأول:السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية مكون رئيسيا من مكونات السياسات الاقتصاديةً الكلية التي تشمل أيضا السياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة سعر الصرف وسياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها

أولا :تعريف السياسة النقدية

يعرف محمد مروان السياسة النقدية بأنها : " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة[1] ، أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.[2]

كما تعرف أيضاً على أنها : " ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية ".[3]

وحسب تعريف آخر: "فالسياسة النقدية عبارة عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي ".

فمن خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة لها، وهي :

1-الاجراءات المتخذة

2-الهيئة المشرفة عن إدارة هذه السياسة.

3-الأهداف المرجوة تحقيقها.

---

[1] محمد مروان السمان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 1998، ص 25.

[2] أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي ،منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس (ليبيا) 1997 ، ص 120.

[3] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت 1981، ص 190.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية

تتلخص اتجاهات السياسة النقدية في المنهج الذي يتبعه البنك المركزي من خلال التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح وذلك نحو الانكماش أو التوسع وهذا كله مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها.

1- **السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشي)** : يتبع البنك المركزي سياسة نقدية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

2- **السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي)** : عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الإنتاج و التقليص من حدة البطالة.

3- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن) : يتفق أكثر من الختصين في المالية على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج . وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ، ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.[1]

المطلب الثاني : المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة أسس تشغيل الاقتصاد و عن ظروف وكذلك حالته الممكنة في كل الفترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسة التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في:

-قطاع العائلات

-القطاع المالي الخاص ⇦ القطاع الخاص

- القطاع غير المالي الخاص.

[1] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مرجع سبق ذكره ،ص200.

- القطاع المالي العام.

-القطاع غير المالي العام ⟹ القطاع العام

- القطاع الخارجي.

فالحكومة تلعب دورا هاما في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين و التشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر على الوضع الكلي للاقتصاد بما في ذلك السيولة المطلية (عرض النقود).

وتؤدي القطاعات الخاصة دوراً أساسياً في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي، أما القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دوراً مهماً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.[1]

في حين يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذا لتصريف الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال. ونظراً لكون النقود مخزناً للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادله في جميع الأسواق، فان السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، تؤثر في كل هذه الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي.[2]

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع استراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار العام للأسعار والحد من البطالة تحقيق نمو اقتصادي مقبول، واستقرا قيمة العملة في السوق الدولية وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بإصابة الأهداف الأولية (التشغيلية) التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية (العامة).

---

[1] أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي،مرجع سبق ذكره ،ص121.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مرجع سبق ذكره ،ص200.

أولا : الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية إلى الإقامة والحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم, وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، ويمكن المحافظة عليه باستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة.[1]

ويمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في :

استقرار الأسعار التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، مستوى مرتفع للعمالة. فهي تلتقي مع أهداف السياسة الاقتصادية والتي تبحث على ما يسميه الاقتصاديون بـ " المربع السحري"، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01-02) : مربع كالدور السحري

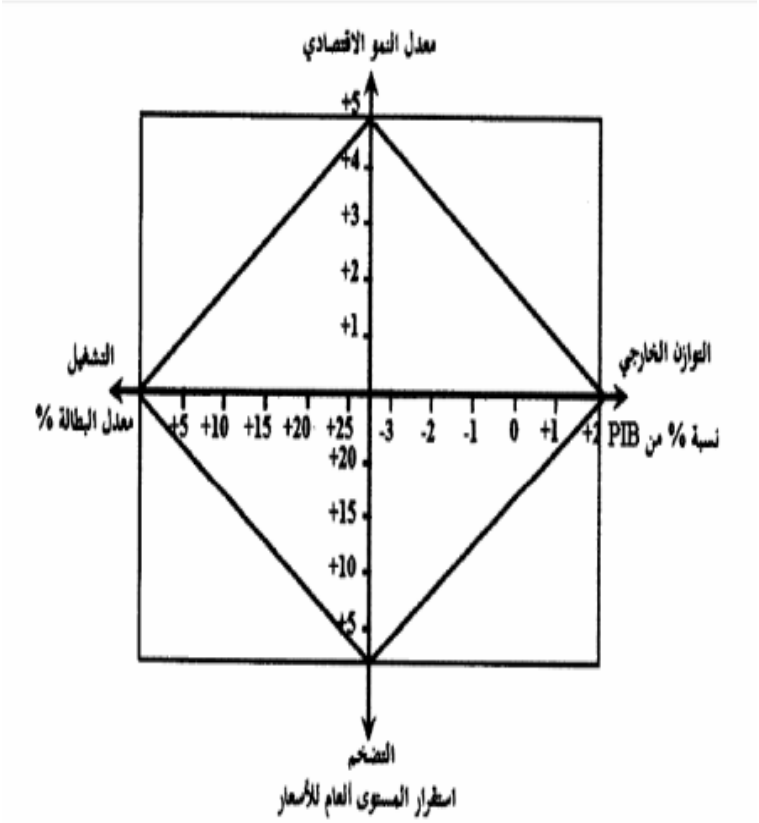

المصدر :رمضان السيد أحمد معن ،وفاء بسيوني ،دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) جراسة تتكبيقية على الاقتصاد المصري ،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ،العدد 09 ،جانفي 2020 ،ص 174.

[1] باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون ،المملكة العربية السعودية ،1982 ،ص249.

وأثبتت السنوا ت الأخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار لا يمكنها أن تتحقق دون أن تخلف وراءها آثار على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية و اختلالات خارجيا.

فزيادة التوظيف واليد العاملة يؤدي إلى رفع الأسعار واختلال في ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحقق زيادة الدخل واليد العاملة ،إلا أن زيادة اليد العاملة والدخل ستؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد و احتمال ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية داخليا وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثر سلبيا على ميزان المدفوعات.[1]

كما أن السياسة النقدية التي تهدف إلى محاربة التضخم تميل إلى الحد من إمكانية النمو الاقتصادي، وخاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لاتباع سياسة الانكماش المعتدل.[2]

إلا أن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها تختلف من بلد إلى أخرى كما تختلف أيضا تبعا لدرجة التطور التي بلغتها الدولة، فأهداف السياسة النقدية في الدول العربية نجدها تتمثل في:

-تحقيق الاستقرار النقدي.

- تشجيع النمو الاقتصادي.

- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

-تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية، طبعة الأولى ، القاهرة، 2003، ص94.

[2] إسماعيل محمد هاشم ،مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة، بيروت، 1996، ص 208.

[3] باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ،ص250.

ثانيا : الأهداف الوسيطة

وسميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة ، وتمتاز الأهداف الوسيطة بـ :

-أنها سهلة التقييم والقياس.

- أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

-أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.

-أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة بحيث يمكن أن تؤثر أي منها عليها بسرعة.

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد : أسعار الفائدة، المجمعات النقدية والقرض وسعر الصرف.

1- الأهداف الكمية : وتعتبر من بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية وتنقسم إلى هدفين هما :

-**مجاميع الكتلة النقدية** : ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها ب M وهي عدة أنواع [1]:

M1 :ليعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2 : ليعبر عن M1 + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدي البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.

M3 :ليعبر عن M2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة المحلية.[2]

وترتبط M2، M1، M3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3.

---

[1] إسماعيل محمد هاشم ،مذكرات في النقود والبنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص208.

[2] فريدة بخراز ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 363.

وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

-**القروض** : وهي أنواع حيث نجد القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في القطاع العام والخاص، والقرض الداخلي الشامل والذي يشتمل مختلف التمويلات الداخلية (القروض البنكية وغير البنكية للمقيمين)، وأخيرا القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد (فرض داخلي شامل وتمويل خارجي)، وهذه الديون لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.[1]

2- سعر الفائدة : أعطى المفهوم الكينزي والذي كان مهيمنا حتى مطلع السبعينات لسعر الفائدة هام في تحقية هدف التم فحسب هذا المقيم في السياسة النقدية التوسعية تلزم التخفيض في معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار وزيادة من الطلب الكلي والإنتاج والعكس صحيح في حالة إتباع سياسة نقدية الكماشية.

وبهذا لم يعد سعر الفائدة كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية الداخلية في تلك الفترة، ومع ذلك فقد احتفظ سعر الفائدة بمكانة معتبرة عند تنفيذ السياسة النقدية حيث يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط، من خلال التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات الحصول على قروض والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة ويستعمل كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على الكتلة النقدية ومعدل الصرف. [2]

3-سعر الصرف : يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديد المعالجة. الاختلالات في موازين المدفوعات، وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فإن يعني زيادة في الطلب على صلاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية، مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار مسلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ، ثم تناقص الفائض في ميزان مدفوعات تدريجيًا ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجز هام في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على

---

[1] باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ،ص250.

[2] مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،1981 ،ص200.

هذه العملة، وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشي هذا العجز تدريجيا.

وعليه فإن السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات.

ثالثا :الأهداف الأولية للسياسة النقدية

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية ذات أولوية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة سريعة باستخدام الأدوات التي في حوزتها، هذه لأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر على الفائدة الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.[1]

[1] مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مرجع سبق ذكره ،ص200.

المبحث الثاني: تقديم البنوك التجارية

مع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه يظهر حاجات مالية كبيرة وكثيرة دعت إلى ظهور أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها، فهي ضرورة حيوية بالنسبة لتطور الاقتصاد واستمرار توسعه ومن هنا جاءت المالية كحلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي بقواعد تسهل العمليات والتمويل وبهذا سنتطرق إلى أهم الوسائل المالية والمتمثلة في البنوك.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، و من أبرزها قبول الودائع و تقديم القروض على مختلف أنواعها.

وتشير الأدبيات المالية أن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام 1157 ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام 1609 وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.

فالشكل الأول و المبدئي للبنوك هو الصيرفي أو الصراف الذي كان يتعامل و يتاجر في النقود بيعا وشراء للعملات مقابل العملة الوطنية ، و يحتفظ بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقا يتعامل بالنقود المعدنية و مع تزايد عملية الحفظ(الإيداع) أصبح الفائض وديعة لدى الصراف ، و الصراف يعطي أصحاب هذه الودائع (وصلات) إيصالات تثبت ذالك.[1]

وجاءت كلمة بنك BANK من الكلمة الفرنسية Banque بمعنى الخزانة والكلمة الايطالية banca وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار في إيطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان الصيارفة يجرون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله وهكذا أنشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع.[2]

---

[1] محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،قسنطينة ،2003 ،ص75.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 17-18.

ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدس في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقبة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود هي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض أو خاصة أن تلك الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بالذهب وبالتالي نشأت الوظيفة الثالثة للمصارف التجارية. وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدة على حجم الأموال المودعة بالمصرف.

إلا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية قيام التجار بسحب جزء أو كل الودائع المحفوظة لديهم مما يعرضهم لحالة من العسر أو الإفلاس بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الأموال التي أودعت لديهم، وبما أن مثل هذه الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورجال الأعمال في الصيارفة، فإن بقي الصيارفة يتوجهون إلى ذلك الصيرفي الذي بالغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل على خروجه من المهنة ومن هنا جاءت كلمة الإفلاس.

وفي الغة تبين أن كلمة مصرف أكثر صحة من كلمة بنك وتأتي كلمة مصرف من صرف وتحويل الذهب إلى نقد وتبادل العملات وتحويل الأموال.[1]

المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية وفعاليتها

1- **لغة:** البنك كلمة تكتب بالفرنسية banque وبالانجليزية bank وأصل الكلمة ايطالي banco وتعني مصطبة banc التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة comptoir التي تعد فوقها النقود وأخيرا أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة، ويتم فيه تبادل النقود.[2]

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص18 .

[2] شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص25

أما كلمة مصرف فيقال صرف وصارف أي بدل عملة بعملة أخرى والصراف والصيرفي لجعلها صيارفة وهو الشخص المبدل للعملات، و أما الصرافة أو الصيرفة فهي مهنة أو وظيفة، وأما المصرف كلمة تعني المكان ويقابلها مصطلح بنك.

2- **اصطلاحا:** يعرف البنك بأنه مؤسسة تهتم بشكل أساسي بجمع النقود الفائضة من الأفراد والمؤسسات والحكومة في شكل ودائع وأشكال أخرى، وتكون مدينة بهذه المبالغ، ويتم استخدامها في عمليات الخصم والإقراض وعمليات نقدية ومالية أخرى، وتسجل هنا دائنة.[1]

كما تعرف أيضا ببنوك الودائع وقد أطلق البعض عليها هي المؤسسات التي تفرض وتقترض وهذا القول يركز على الوظيفتين والأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال.

وتتخصص هذه البنوك في تقديم الإئتمان قصير الأجل ويرجع ذلك بسبب أن معظم ودائعها أو نسبة كبيرة منها ودائع تحت الطلب لذلك لا تستطيع البنوك التجارية أن تسرف في توظيف الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل.

وتمتد خدمات البنوك التجارية إلى تقديم عديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل شراء وبيع الأوراق المالية وبيع وشراء العملات الأجنبية وتقديم الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدة...إلخ[2]

هو مؤسسة اقتصادية ومالية تعتبر كوسيط مالي يربط بين رغبات الدائن والمدين دون شخصهما فهذا يعمل على قبول الأموال من الذين لديهم فائض في حاجاتهم،حيث يكون هذا البنك مدينا لهم بقيمتهما ويعيد تقديمها إلى الذين عندهم عجز في إيراداتهم كي يستفيدوا منها وهنا يكون البنك دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها[3].

وعرفت الأعمال المصرفية أيضا بأنها جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض:

---

[1] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 13 -14.

[2] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 34 .

[3] محمد عبد العزيزعجية& مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص107.

أ- تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات.

ب- استثمار هذه الأموال إما مباشرة بواسطة المصرف وإما بطريقة غير مباشرة بإقراضها إلى من يحسن استغلالها.

ج- عملية خلق النقود والوساطة المالية.[1]

ثانيا :فعالية البنوك التجارية

تعني عملية تقييم الأداء القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة مما يتيح ويساعد في الحكم على الفعالية والكفاءة. وتقوم نظم قياس وتقييم الأداء بدور رئسي في تطوير الخطط الإستراتيجية لمنشآت الأعمال، وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها.

وتكتسب سياسة تقييم الأداء Performance Evaluation Policy أهمية كبيرة في المنظمات خاصة المنظمات المصرفية لما لها من دور متميز في استقطاب الموارد التمويلية وتوظيفها وفي تأدية الخدمات المصرفية لعملائها تحقيقاً للعوائد المالية والقومية. كذلك يحتل موضوع رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل البنكي موقعا هاماً خاصة في المرحلة الراهنة من تطوير القطاع البنكي الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة، وحيث وسعت البنوك من انتشارها الأفقي.... وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات أصبحت البنوك في وضع يحتم عليها أن تركز في نشاطها المتزايد على أداء ونوعية العاملين فيها وعلى مختلف المستويات الإدارية، فإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة ،وترشيد النفقات وإدخال نظم علم وإدارة وحوافز يعتبر حالياً ليس فقط ضرورة ملحة لمواكبة التطورات القائمة في البنوك والأسواق المالية الدولية، ولمواجهة التحديات التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية بل شرطاً للبقاء والاستمرار وفي مجال البنوك فأن تقييم أدائها يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تتسق تماماً مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة.[2]

---

1 أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

[2] رقية غزال ،أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة BNA وكالة الوادي ،رسالة ماستر ،تخصص حمه لخضر بالوادي ،2015 ،ص22.

المطلب الثالث : وظائف البنك

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض، ويمكن تقسيم هذه الوظائف تقليدية وأخرى حديثة ووظائف فرعية.[1]

أولا : الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي : [2]

1-قبول الودائع :تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة ،إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ،وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وانشاء النقود[3].

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

-**الودائع الجارية (تحت الطلب)** : تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب إلتزاما حاليا من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

-**ودائع لأجل** :تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ،ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

-**ودائع بإخطار** :هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بيئة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها لمدة معينة. [4]

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-86.

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،بن عكنون الجزائر ، 2008 ،ص65.

[3] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السادسة ،2007 ،ص53.

[4] رشاء العصار ،رياض بلني ،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،2013 ،ص70.

-**ودائع التوفير** :وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزانتهم الخاصة ،وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بإعتبارها سيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت وجود قيود على السحب منها.

2-تقديم القروض : يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة مراعاة مبدئي السيولة والربحية تنقسم القروض المصنوعة إلى نوعين.

-**قروض لضمانات مختلفة** :أي قروض بضانات المحاصيل الزراعية والمنقولات ،الأوراق المالية ،عقارات وغيرها.

-**قروض بدون ضمامات** :حيث يكون الضمان شخصيا ويستفيد على السمعة الائتمانية للأشخاص.

ثانيا : الوظائف الحديثة:

1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي trust département.

2- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض يجب أن لا يتجاوز.

3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ثالثا : وظيفة التوزيع distribution:

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة عن المصادر الخارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية لا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

رابعا : وظائف الإشراف والرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخدامها المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيها رصيد.

خامسا : الوظائف الفرعية للبنوك التجارية

1-إصدار الخطاب الضمان: عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى الطرف الثالث مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب، وفي حالة عدم وجود النص في خطاب الضمان على مدة معينة لصلاحيته فإنها تنتهي طبقا للقاعدة العامة في التقادم للالتزامات الثابتة بالكتابة، أي بمضي خمسة عشر عاما من تاريخ إصداره، مادام لم ينشئ أثناء تلك المدة ما يعتبر من الناحية القانونية قاطعا أو موقفا للتقادم.

2-فتح الاعتمادات المستندية: تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، حيث يتحمل دفع قيمة البضاعة نيابة عن المستورد لصالح المصدر وبذلك يستطيع المستورد أن يتجنب حرمانه من رأس ماله لفترة وقد تطول، وأن يحصل المصدر على قيمة البضاعة فور شحنها.[1]

والجدير بالذكر أن هناك أنواع مختلفة من الاعتمادات المستندية ونوع الاعتماد المستندي يختلف حسب رغبة المصدر، وهذه تتوقف على مدى ثقة المستورد فمثلا إذا كان هناك بعض الشك من جانب المصدر في وفاء المستورد بالتزاماته تجاهه، فإنه يطلب في هذه الحالة اعتمادا مستنديا غير قابل للإلغاء ومؤيد حيث أن البنك المراسل، أي البنك المصدر في هذه الحالة يعطي عند فتحه لهذا الاعتماد تأييده له أي ضمان الدفع عند الضرورة.[2]

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص65.

أما في حالة أن يكون المصدر يثق في المستورد ثقة كبيرة فإنه يقبل اعتمادا مستندي قابل للإلغاء، وفي الواقع فإن هذا النوع من الاعتمادات المستندية نادر.

كما أنه قد يكون الاعتماد المستندي اعتماد بالاطلاع وبموجبه يدفع البنك القيمة الفعلية للكمبيالة إلى المصدر فورا بمجرد الاطلاع عليها، طالما أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، وقد يكون الاعتماد أجل أي تكون الكمبيالة بأجل وعندئذ يقبلها البنك ويقوم بخصمها لصالح المصدر، أي أن المصدر يحصل في هذه الحالة على القيمة الحالية للكمبيالة بطبيعة الحال طالما أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

وأخيرا فإن الاعتمادات المستندية تنقسم أيضا إلى اعتمادات غير قابلة للتحويل والاعتمادات قابلة للتحويل، وهذه الأخيرة هي تلك الاعتمادات التي يذكر فيها بأنها قابلة للتحويل، والاعتماد القابل للتحويل يمكن تحويله مرة واحدة فقط بمعنى أنه لا يجوز للمصدر الثاني المحول إليه الاعتماد أن يعيد تحويله إلى طرف آخر.[1]

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

المبحث الثالث :القروض البنكية وأنواعها

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية و ذلك أنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من عجز مالي.

المطلب الأول :تعريف القروض وأهميتها

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.[1]

أولا : تعريف القروض

تعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.[2]

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد ، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[3]

---

[1] حمزة، محمود. الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2004، ص20.

[2] عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

[3] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 ،ص66.

و ما يجدر الإشارة إليه إن كلمة قرض لها عدة معاني تستعمل في الميدان المصرفي و هي: اعتماد، دين، تسليف، قرض و قبل التطرق إلى تعريف القرض يجب أن نفرق بين هذه المفاهيم:

الدين: و هو الذي يقع بدون ضمان مادي أو عيني، أي إذا عجز المدين عن تسديد دينه فإن الدائن ليس له أي ضمانة لتعويض الدين الذي قدمه.

السلفة : عبارة عن قروض تنشأ عن حسابات جارية بين البنك و عملائه ، حيث يحق للعميل الذي لديه حساب لدى البنك أن يسحب مبالغ أكبر من وديعته في حدود يتفق عليها مسبقا.

الاعتماد : هو تعهد من قبل المصرف بالإقراض ، فهو عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معينا ، يسحب منه متى شاء مرة أو مرات خلال مدة محددة ، فإذا أوفى الدين يستطيع أن يسحب أيضا[1]

ثانيا : أهمية القروض البنكية

يعد الإقتراض البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وتظهر أهمية القروض البنكية في النقاط التالية:

1-تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته ولهذا فإنّ البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة؛

2-ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات؛

3-للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها[2].

بالإضافة إلى هذا يعمل القرض البنكي على:

1-تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد بالوفاء؛

2- القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص53.

[2] رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997 ،ص67.

3-القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض؛

4- يساعد القرض البنكي على الإدخار ويحد من الإستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.[1]

المطلب الثاني : مصادر وخصائص القروض البنكية

أولا: مصادر القروض البنكية

1- الودائع

تعتبر الودائع من مصادر البنوك وهي تمويل النشاطات الجارية للبنوك. و هي كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكال أخرى ،وعموما للودائع أربعة أشكال :

-ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية

-الودائع للأجل ;

-الودائع الادخارية ;

-الودائع الائتمانية[2] ;

2-الورقة البنكية:

انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من النقود ، أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ، ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

---

[1] بريكي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير منشورة علوم تجارية، جامعة المسيلة ،2003 ،ص26.

[2] مفهوم القروض مصادرها وخصائصها ، من الموقع www.mostajad.com ، تاريخ الاطلاع 2022/02/24 على الساعة 10.00.

3-الحساب البنكي:

إن العلاقة بين الزبون و البنك تكون مدونة في وثيقة كشف للعمليات ولها قسمان، أحدهما لدفعات والآخر لسحوبات وهذا ما يسمى بالحاسب ، بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن ومجموع المدين ، الفرق بينهما بالرصيد يمكن أن يكون دائنا أو مدين.

4-السوق النقدية والمالية:

تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض ، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده ، وبعد مدة يتلقي هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه ، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات[1]

ثانيا : خصائص القروض البنكية

من خصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:

أولا : المبلغ

يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ثانيا :المدة

هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، و يكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد و هي تصنف إلى ثلاثة أقسام: [2]

1- المدة القصيرة:تتراوح ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري

2-**المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و سبع سنوات.

3-**المدة الطويلة** :تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة،مصر ،2004 ،ص68.

[2] دحاوي عربية سعاد ،دور القروض في تفعيل الاستثمارات (دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري cpa) ،مذكرة ماستر ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2014 ،ص50.

ثالثا :سعر الفائدة

يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن إستخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، و هو عائد الزمن عند إقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة[1].

كما يعرف أيضا على أنه أجر كراء النقود و يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة[2].وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها :

قيمة القرض–مدة القرض–مرونة الطلب –المنافسة –درجة المخاطر–تكاليف القرض –تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى و الحد الأدنى لقيمة القرض.[3]

رابعا : الضمانات

و تكون إما عينية أو شخصية و سوف نتعرف عليها لاحقا بالتفصيل.

خامسا : طريقة السداد

و هناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها:

–يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

–أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.

–إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير.[4]

---

[1] طاهر حيدر حيدران،" مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ،بيروت ،لبنان،1997 ،ص61.

[2]الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2005 ،ص58.

[3] دحاوي عربية سعاد ،دور القروض في تفعيل الاستثمارات (دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري cpa) ،مرجع سبق ذكره ،ص50.

[4]شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2008 ،ص28.

المطلب الثالث :أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متعددة ، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع ، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال ، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

نشاطات الإستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى في الغالب إثني عشر شهرا، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة، القروض الخاصة.[1]

1- القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة ويمكن ذكرها فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق** :هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات.

-**الحساب المكشوف** :هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا تصل إلى سنة كاملة.[2]

- **القرض الموسمي** :تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال فهو يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون والبنك يقوم بتمويل جزء فقط من هذه التكاليف وهذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر؛

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق ،1995 ،ص112.

[2] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص58.

- **قرض الربط** :هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

- **القروض المتتالية** :يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة).[1]

2- القروض الخاصة

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و سنتناول أنواعه كما يلي:

- **تسبيقات على البضائع** :التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض.

-**تسبيقات على الصفقات العمومية** :الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى؛

-**الخصم التجاري** :هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.[2]

3- القرض بالالتزام

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، ويتم هذا النوع من القروض حسب الأشكال التالية[3]:

-الضمان الاحتياطي

-الكفالة

---

[1] خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر ،1999 ،ص65.

[2] شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص104.

[3] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،مؤجع سبق ذكره ،ص73.

-القبول

-القروض المقدمة للأفراد[1].

ثانيا :القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

1- تعريف قروض الاستثمار

يقصد بنشاطات الاستثمار تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة هادفة بذلك للحصول على وسائل الانتاج ومعداته أو على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية ،والتجارية والادارية .وعليه فالاستثمار عبارة عن اتفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.[2]

2- ظهور الحاجة لتمويل نشاط الاسثمار :

يحتل تمويل نشاط الاستثمار مكانة خاصة سواء بالنسبة للمؤسسة على المستوى الوحدوي أو بالنسبة للدولة على المستوى الكلي ،ونظرا لكون المؤسسة لا تستطيع ضمان تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الداخلية (التمويل الذاتي) فهي تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لاستكمال هذا التمويل الذي يتمثل غالبا في طلب قروض طويلة الأجل من البنوك (إضافة إلى التمويل عن طريق الأسهم والسندات) باحثة في نفس الوقت عن الطريقة أو الصيغة الأكثر تلائما مع احتياجاتها وبالمبالغ الكافية.[3]

3- أنواع قروض الاستثمار

-القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية نوضحها كما يلي:

أ-قروض متوسطة الأجل :توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه

---

[1] بن نجمة ادريس ،دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2009-2011) ،مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016 ،ص43.

[2] بن الصم أحمد ،إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي) ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص ادارة الاعمال ،جامعة الجزائر ،2002، ص62.

[3] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص73.

المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.[1]

ب- القروض طويلة الأجل :هي موجهة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة تلجأ البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.[2]

-**القرض الإيجاري** :هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها[3].

ثالثا :القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

1- مفهوم تمويل التجارة الخارجية

إن تسوية وضعية المبادلات على مستوى الحدود يطرح مشاكل متعددة للمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين حيث يرجع ذلك لتباعد الأطراف المعنية ،اختلاف القوانين والتنظيمات المعمول بها في كل بلد ،ويضاف إلى ذلك اختلاف العملة المستعملة والمخاطرة المتعددة المرتبطة بهذه العمليات.[4]

2- أنواع قروض تمويل التجارة الخارجية

- قرض المورد

هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الآخر مهلة تسديد لزبونه (المستورد)وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهرا، وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته(سندات الدفع أو الكمبيالة)لدى المصارف، وفي هذه العملية

---

[1] بن الصم أحمد ،إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي) ، مرجع سبق ذكره ،ص62.

[2] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص73

[3] بن نجمة ادريس ،دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2009-2011)،مرجع سبق ذكره ،ص9.

[4] بن الصم أحمد ،إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي) ،مرجع سبق ذكره ،ص66.

تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر والمستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد[1].

-قرض المشتري :

إن قرض المشتري هو نوع من التمويلات التي تنشأ من أجل تنشيط وانعاش الصادرات، فهو عبارة عن تمويل يقدم بصفة مباشرة للزبون الأجنبي من طرف بنك المصدر حتى يتمكن من اتمام عملية الدفع الفوري.

قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد

-الاعتماد المستندي :

يعتبر الاعتماد المستندي صيغة خاصة بالتجارة الخارجية ،إضافة إلى كونه عبارة عن قرض معتمد في هذا المجال تحدده أطر نشرة غرفة التجارة الدولية بباريس.[2]

[1] ماهر شكري ،العمليات المصرفية الخارجية ،دار الحامد ،عمان ،الأردن ،2004 ،ص65.

[2] خالد أمين ،عبد الله اسماعيل ابراهيم ،إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ،دار وائل ،عمان ، الأردن ،2006 ،ص25.

خلاصة الفصل :

تعد البنوك التجارية إحدى ركائز التقدم الاقتصادي ،فهي تساهم في تمويل المشاريع وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء أفراد كانوا أو مؤسسات ،كما تساهم كذلك في توسيع حجم السوق من خلال تسيير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية ،لذلك أصبحت البنوك تحتل مكانة لا يستهان بها في النشاط الاقتصادي في مختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات وتطوير الخدمات التي تقدمها وهذا لتعدد وتنوع أشكالها ووظائفها.

الفصل الثاني:

دراسة القرض الحسن

تمهيد

إن من أهم استخدامات الأموال في البنوك التجارية القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لعملائه مقابل فائدة محددة مقدماً.أما فيما يخص القروض الاسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية ، حرفية . حيث يسمح بتقديم صيغ التمويل التي تناسب مختلف المشروعات واحتياجاتها من حيث كونها مشروعات صغيرة ومصغرة أو في الأجل القصير أو الأجل الطويل بما في ذلك الأفراد، متوسطة أو حتى كبيرة سواء ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالنظام الإسلامي حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح سنقوم من خلال هذا الفصل التعرف على القرض الحسن ومخاطره ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول :أنواع القروض الجزائرية والبنوك المنتجة لها

المبحث الثاني : أركان القرض الحسن حالة البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث :مخاطر القرض الحسن ومزاياه ومعوقاته

المبحث الأول :أنواع القروض الجزائرية والبنوك المنتجة لها

سنقوم من خلال هذا المبحث التعرف على أبرز أنواع القروض في الجزائر. مع مزايا وشروط كل قرض للأفراد والمؤسسات والشركات وكذلك للشباب العاطلين عن العمل.

المطلب الأول :أنواع القروض في الجزائر

تقوم الدولة الجزائر بتقديم العديد من أنواع القروض خاصة للشباب العاطلين عن العمل ولأولئك الذين يريدون تأسيس شركة جديدة وأبرز هذه القروض كما يلي :

أولا :قرضANGEM

- يمنح هذا القرض للبالغين فوق سن 18.
- ليس لديهم دخل ولديهم بعض المهارات والخبرة.
- يتم منح الائتمان الصغير ANGEM للأشخاص الذين ليس لديهم دخل ثابت، أو ذوي الدخل غير المنتظم.
- كما تم تخصيص هذا القرض لعمل مناطق جديدة تشمل الأنشطة التي تمارس من خلال المنزل، وهذا يعني شراء بعض المعدات والأدوات الأولية لبدء العمل[1].

ثانيا :قرضANSEJ

- يمنح هذا القرض لمن لديه مؤهل مهني.
- لمن يرغب في الحصول على تمويل لمشروع جديد.
- نظام ANSEJ هو قرض تم إطلاقه للشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 عامًا.
- وأن يكونوا حاصلين على مؤهل مهني متعلق بالعمل الذي يريدون تمويله.

---

[1]قروط زهرة ،العايدي سعيدة ،تقييم منح القروض في البنوك الجزائرية (دراسة مقارنة بين الوكالات cnep,cpa BDL, بأدرار من 2000 إلى 2014 ،مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ،جامعة أدرار ،2014-2015 ،ص56.

- وأن تكون لديهم القدرة على تقديم مساهمة بأنفسهم، بقصد تمويل المشروع[1].

ثالثا :قرضCNAC

- يجب أن يكون المتقدم حاصلاً على مؤهل مهني أو لديه مهارات وخبرات.
- وأيضًا لمن يرغبون في بناء مشروع صغير أو متوسط.
- لائحة CNAC عبارة عن قرض استثماري لمدة 8 سنوات أو أكثر.
- تمويل المشاريع التي يطرحها الشباب العاطل عن العمل لتأسيس مشاريع صغيرة أو متوسطة.
- يهدف قرض CNAC بشكل أساسي إلى شراء منشآت حديثة أو مجددة، وخاصة شراء المواد الخام والمعدات، بعد بدء المشروع[2].

رابعا :قروض طويلة الأجل

- بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، يساعد البنك الوطني الجزائري من خلال تنظيم قروض طويلة الأجل.
- القروض طويلة الأجل هي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات موجهة أساسًا لتمويل الاستثمارات الكبيرة، مثل بناء البنية التحتية، مع تأخير السداد بما يتناسب مع نشاط المقترض، وقد يصل إلى أكثر من 5 سنوات.
- إن التكاليف الكبيرة المخصصة لهذا النوع من المشاريع تجعل القروض طويلة الأجل الخيار المثالي الذي يضمن نجاح الشركة أو المؤسسة التي تسعى إلى تمويلها[1].

---

[1] أنواع القروض البنكية في الجزائر ،من الموقع : https://trendat.alnfaee.net/ ،تاريخ الاطلاع 2023/06/05 .

[2] قروط زهرة ،العايدي سعيدة ،تقييم منح القروض في البنوك الجزائرية (دراسة مقارنة بين الوكالات cnep,cpa BDL, بأدرار من 2000 إلى 2014 مرجع سبق ذكره ،ص56.

1-ميزات القرض:

- يقوم الموظفون المكلفون بالبنك بإجراء دراسة مسبقة، والتي تدرس جدوى المشروع، والمصداقية، بالإضافة إلى فعالية التكلفة لمشاريعك.
- قد يصل معدل التمويل إلى أكثر من 80٪ من تكلفة المشروع.
- يمنح البنك الوطني الجزائري أيضًا تأخيرًا في السداد قد يصل إلى أن ينجح نشاطك.
- يمكنك أيضًا الاستفادة من خفض معدل الفائدة إذا اخترت مشروعًا على شكل قروض مدعومة من الدولة.

خامسا :قروض متوسطة الأجل

- يتم إطلاق هذه القروض لأولئك الذين يرغبون في بدء أعمالهم التجارية الخاصة.
- أو لأولئك الذين يرغبون في تطوير أو توسيع شركاتهم أو مؤسساتهم أو حتى تحديث معدات الإنتاج الخاصة بهم.
- حيث يقدم البنك الوطني الجزائري للعملاء قرضًا متوسط الأجل لمدة تتراوح من 2 إلى 7 سنوات، مع تأخير السداد الذي يتوافق مع المشروع الذي يمارسه العميل، مع فترة تتراوح من 1 إلى 3 سنوات[2].

1-مميزات القرض:

- يقوم الموظفون المكلفون بالبنك الجزائري بإجراء دراسة مسبقة يعرفون من خلالها جدوى المشروع والمصداقية بالإضافة إلى فعالية تكلفة المشروع بالنسبة للمقترض.

---

[1] أنواع القروض البنكية في الجزائر ،من الموقع : https://trendat.alnfaee.net/ ،تاريخ الاطلاع 2023/06/05 .

[2] قروط زهرة ،العايدي سعيدة ،تقييم منح القروض في البنوك الجزائرية (دراسة مقارنة بين الوكالات cnep,cpa BDL, بأدرار من 2000 إلى 2014 مرجع سبق ذكره ،ص56.

- كما يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى أكثر من 80٪ من تمويل المشروع.
- يمنح البنك الوطني الجزائري للمقترضين فترة تأجيل قد تصل إلى أن ينجح المشروع الممول وازدهاره.
- كما يمكن الاستفادة من تخفيض سعر الفائدة إذا اختارت من أحد المشاريع في شكل قروض مدعومة من الدولة.

سادسا :قروض التوقيعات

- يتم تقديم هذه القروض لأولئك الذين يرغبون في استيراد المنتجات والسلع.
- وأيضًا للراغبين في المشاركة في الصفقات، مع الالتزام بتقديم ضمان.
- كما يوفر جميع احتياجات الخزينة ويريد تأجيل السداد.
- من الممكن أن يضمن لكم البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال توقيعه[1].

1-مميزات القرض:

- الاحتفاظ بالمال عن طريق تأخير هذه المدفوعات، وتجنب الصرف الفوري للأموال.
- استفد من الصور المختلفة للقروض بالتوقيعات.
- **ضمان احتياطي:** هو ضمان للمستندات التجارية، ضمان للدفع للممولين.
- هو ضمان مرتبط بالمستندات التجارية، في حالة مطالبة الممول بتقديم ضمان سداد لمدة.
- يمنحك البنك الوطني الجزائري أيضًا ميزة شرط التوقيع عليه لتأمين مستنداتك التجارية.
- **تعهد الضمان:** هو ضمان إلزامي في إطار المشاريع العامة أو الخاصة سواء كانت وطنية أو دولية لتجنب قيام الشركة بإيداع أموالها الخاصة في حال قبول العرض.

[1] أنواع القروض البنكية في الجزائر ،من الموقع : https://trendat.alnfaee.net/ ،تاريخ الاطلاع 2023/06/05 .

- **ضمان حسن التنفيذ:** هو ضمان مطلوب عندما ترغب المؤسسة في المشاركة في ورش العمل التي تطلبها الدولة نفسها أو المجموعات المحلية، والبعد عن ضمان العطاء هذا وجودة تنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند المشاركة في مناقصة.

- **تعهد قرض السحب:** قرض يمنح للمؤسسة لسحب المنتجات والبضائع المستوردة قبل التصفية ودفع الحقوق والرسوم المستحقة.

- **القرض المستندي:** هو قرض يستخدم في سياق المعاملات الدولية لاستيراد وتصدير البضائع ومعدات التجهيز[1].

المطلب الثاني:أهم البنوك المنتجة للقروض

إن مجال الحديث عن أهم البنوك المنتجة للقروض يعد موضوع دراسة شاملة لكن نحن اختصرنا ذكر الأنواع والمتمثلة في هيكل النظام المصرفي الذي يعتمد عليه كل الاقتصاد في تحقيق القوة والكفاءة اللازمة في المجال المالي، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا :البنوك التجارية ذات الفرع

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد وبذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تعامل من مجالات الصرف الأجنبي.[2]

ثانيا : البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة (البنوك المحلية)

حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد ويعتبر هذا النوع الشائع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء بينما النوع

---

[1] أنواع القروض البنكية في الجزائر ،من الموقع : https://trendat.alnfaee.net/ ،تاريخ الاطلاع 2023/06/05 .

[2] شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره ،ص50.

الأول ذات الفروع هو الشائع في مصر وعادة ما يتصرف هذه البنوك بصغر حجمها واقتصار نشاطها على نشاط الموارد المالية في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية.[1]

ثالثا : البنوك المتخصصة

هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها.

بحيث توجد العديد من أنواع البنوك المتخصصة يمكن إلقاء الضوء على كل منها بإيجاز فيما يلي:

1- البنوك الزراعية: تتخصص في تمويل النشاط الزراعي بغية تحقيق التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية بالدولة ولتحقيق ذلك فإن البنوك الزراعية تمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل لاستصلاح الأراضي وشراء الآلات والمعدات الزراعية.[2]

2- البنوك الصناعية: تختص في إقراض المشروعات الصناعية وتدعيمها مقابل ضمانات وذلك بغية تمويل رأسمال الثابت لآجال طويلة نسبيا.

3- البنوك العقارية: تختص البنوك العقارية بتقديم السلف بضمان العقارات والأراضي والمباني، فالإضافة إلى تقديم القروض لجمعيات ومنظمات الإسكان وتكون معظم القروض التي تمنحها هذه البنوك طويلة الأجل.

4- البنوك الالكترونية:

تتمثل البنوك الالكترونية في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحسابات الآلية حيث يعرفها البعض بأنها منافذ الالكترونية تقديم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية بينما يشير آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحسابات الآلية ذات مدى متسع زمنيا على مدار الساعة.[3]

---

[1] أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص ص 30-38 .

[2] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[3] أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-38 .

كما تحقق هذه البنوك العديد من المزايا:

- حصول العميل على خدمات المصرفية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ولا يعرض العميل للوقوف في طوابير الانتظار.

- يسير لهم الحصول على كل البيانات والمعلومات الخاصة بهم، كما أنها تواجه بعض المشاكل من بينها ما تتعرض البنوك الالكترونية لعمليات الاحتيال والنصب بالإضافة إلى القرصنة.

5- بنوك الاستثمار والأعمال:

هي بنوك ذات طبيعة خاصة تختلف عن البنوك التجارية، حيث تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى، عن طريق اقتراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها وبالتالي هذا النوع من البنوك يعمل في سوق رأس المال، في حين تعمل البنوك الأخرى في السوق النقدي[1].هي بنوك تقوم بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمارات وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي بحيث تقوم بـ:

-تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات مثل البنوك التجارية.

-تجميع وتنمية المدخرات لخدمة مجالات الاستثمار وتمويل التجارة الخارجية.

-متابعة المشروعات التجارية التي تشارك في تأسيسها ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي يمنحها البنك.

6- البنوك الإسلامية:

هي بنوك حديثة النشأة، فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنوك وعملائها، إذن البنك الإسلامي يختلف كثيرا عن التجاري لكنه يقترب بالمفهوم المصرفي إلى بنوك الاستثمار .[2] تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك بأنشطة مختلفة منها :

---

[1] عبد الغفار، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مطبعة الانتصار، مصر، 1993، ص42.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان، 1981،ص37.

أ- **المضاربات** :وتأخذ شكل اتفاق بين الطرفين بموجب يقوم العميل بإيداع جزء من أمواله إلى البنك باعتباره صاحب الجهد وذلك مقابل اتسام الطرفين بنسبة من الربح، أما الخسارة فيمثلها الطرفين.

ب-المشاركة: وهي تعد بمثابة عقد أو اتفاق بين مجموعة من الشركاء على تقديم رأس المال والعمل معا وتقسيم الأرباح بينهم أو تحمل الخسارة وفقا لنسب محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

ج-بيع السلم: وبمقتضاه يتم دفع ثمن الشيء المباع مقدما والمؤجل تسلمه بعد فترة زمنية معينة.[1]

المطلب الثالث : القرض الحسن

إن كلمة قرض في بنوك التقليدية متفاوتة مباشرة بمقابل التمويل وهو سعر الفائدة، غير أن معناه في القرض الحسن بصفة خاصة، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة مقرون بالبر و الإحسان

أولا :تعريف القرض الحسن

القرض الحسن هو اتخاذ مبلغ محدد لفرد من الافراد أو لاحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذه الفرد أو العميل اية اعباء أوعمولات أومطالبته باي زيادة من اي نوع بل يكفي البنك فقط إن يسترد اصل القرض والاموال التي اقرضها لهذا العميل.

القرض الحسن في اللغة هو القطع، وذالك لان الانسان يقطع جزء من ماله ليعطيه للاخر، وهو ماتعطيه لغيرك من مال على ان يرده اليك ،وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بدله.

وهو في الاصطلاح عقد بين طرفين احدهما المقرض والاخر مقترض ،يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض على ان يقوم الاخير برده أو رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39 .

[2] محمد محمود العجلوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،مبادئها ،تطبيقاتها) ،دار المسيرة للنشر والتوزيع وللطباعة ،2008-2010 ،ص341.

–هو عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع المقرض إلى المقترض مالا ينتفع به لوقت محدود وبملغ محدود ولمتعامل ذو مواصفات خاصة، على أن يقوم هذا الأخير برده إلى المقرض، وينشأ هذا القرض أساسا نتيجة لانكشاف حسابات المتعاملين والتي قد تكون بسبب صعوبة مؤقتة يواجهها المتعامل كما يكون هذا النوع من القروض خال من أية فائدة.

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم، كما أنه لا يكرس فكرة الإتكال المحض بل يرتكز أساسا على" الإعتماد على النفس"، فإنه قرض يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات الشباب غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي، إذ تعد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وبالتحديد مكتب الزكاة المسير الرسمي للقرض الحسن عبر كل ولاية في الجزائر.

ثانيا :دوره

تمويل القرض الحسن لاجل قصير للفلاحين من اجل شراء البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية وتمويل صغار الفلاحين بتمويل متوسط الاجل لاجل شراء ماشيه الحرث .

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض الحسن من اجل شراء الالات والمعدات أو سيارات الاستعمال الانتاجي أو كشراء المواد الأولية ويتم هذا خاصة عند انشاء الموسسات الصغيرة التي يتلاءم معها هذا الاسلوب لتواجه هذه الموسسات المنافسة في الاسواق .
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عليها ديون وليس باستطاعتها تسديدها لمدينتها وذالك من خلال التيسير عليها بتوفير الاموال اللازمة لسداد ديوانها مع استرداده بعد اجل معين بدون فوائد.[1]

ثالثا : شروط القرض الحسن

لتمويل بالقرض الحسن مجموعة شروط نوجز أهمها:

[1] احميدي أحمد لمين عبد الحميد ،علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ،مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ،2012–2013 ،ص47.

1- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن و كفيل اشهاد و كتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض و حق الفسخ، ولا يحل للمقترض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء .

2-على المقترض أن يرد القرض إلى البنك نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها .

3- يجب أن تكون هذه القروض بدون فائدة. أي بدون مقابل للتمويل.

4- أن يكون محل القرض مالا متقو ما ف، لا يصح القرض فى ما لا يقوم بثمن أو ما لا يجوز لانتفاع به.

5- أن يكون المال مملوك للمقرض ذلك لان الاقتراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.

6-أن يكون مال المقرض معلوما و مقدر.[1]

[1] محمد محمود العجلوني ،البنوك الاسلامية ،دار السيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012 ،ص342.

المبحث الثاني : أركان القرض الحسن حالة البنك الوطني الجزائري

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية إذ تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات، حيث يمكن تصنيفها على أسس مختلفة، حيث يعتبر القرض الحسن من الأدوات التمويل التي قد يكون مصدرها بنوك إسلامية أو هيئات حكومية و شبه حكومية وهدفه إجمتاعي اقتصادي وذلك عن طريق توفير مناصب شغل والقضاء عن البطالة.

المطلب الأول : أهمية القرض الحسن وأركانه

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهمية القرض الحسن وأركانه باعتباره من أبرز صيغ التمويل التعاوني.

أولا : أهمية القرض الحسن

وصيغة القرض الحسن تعتبر من ابرز صيغ التمويل التعاوني، القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بأموال على أن يرد مثله وهذه الصيغة التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء.و قد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من أهم مصادر التمويل التعاوني حيث أن للقرض الحسن فوائد كثيرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية و توزيع الثروة و أنها تنمي في المجتمع المسلم المتكامل و التراحم، و منه فالقرض الحسن أجيز استثناء لما فيه لتحقيق المصالح المجتمع.[1]

مدى ملائمة التمويل بالقرض الحسن للمشروعات الصغيرة: حيث يعد التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة لطبيعة وخصائص المشروعات المصغرة، فالقرض الحسن في الأصل تمويل تعاونية لأن القرض يقدم للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض للمقترض، مبلغ القرض أو مثله وهو بذلك يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المشروعات الصغيرة و ذلك للكلفة المحدودة التي يتحصل عليها المشرع المصغر

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان ،التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة ،محاضرات في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،بدون ذكر بلد وسنة النشر ،ص48.

وكذلك للمدونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال كما أن القرض الحسن، يعد من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشروعات المصغرة فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقترض والمقترض إضافة إلى أن كون صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس مال لفترة محدودة كشراء مواد خام أو دفع أجور العمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة و لا يغرب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة، ونظرا للبعد الاجتماعي للقرض الحسن والمتوافق مع الرسالة الاجتماعية للمشرو ع الصغير يرى العديد من الباحثين، أن القرض الحسن يجب أن يستخدم في المصارف الإسلامية لتمويل المؤسسات المصغرة وذلك لما يمكن أن تحققه تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء إضافة إلى كونه أضمن للمصرف الإسلامي من التمويل الاستهلاكي.[1]

حيث إن القرض الحسن في الحقيقة مهمة اقتصادية و اجتماعية في وقت واحد و يتم بتدقيقها المصارف الإسلامية، و قد تنفرد بتقديم هذه الخدمة عن عداها من البنوك الربوية، و يتم تقديم هذه الخدمة إلى الأفراد أو المعنيين مثل الشركات والجمعيات الاجتماعية لإعانتها على تقديم خدماتها أو على مواجهة صعوبة طارئة أو التغلب على ضائقة تمويلية تعترض نشاطهم ولا تمكنهم ظروف النشاط من توليد فائض يكفي لسداد التزاماتهم تجاه بعض المتعاملين ولا يتوافر لديهم سيولة تمكنهم من شراء مستلزمات إنتاجهم واستعادة نشاطهم من جديد وبذلك يحتفظ المجتمع بطاقته الإنتاجية و كميات السلع والخدمات التي يستهلكها ويحتاج الأفراد إليها ومشروع يؤوي القرض خدمة لقضية استمرارية المصارف الإسلامية في دعم نشاطها وتوسيع واستمرار هذا النشاط حيث يمكنها عن طريق احتياطات ومخصصات وأموال صناديق القروض الحسنة التي تكون لديها، أن تتمكن من الاحتفاظ بعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد إلى أسرة المصرف الذي وقف إلى جانبه أثناء عثرته وبالتالي يتمسك العميل بهذا البنك و يشجع غيره من

[1] لعمارة جمال ،المصاريف الاسلامية ،دار النبأ للنشر والتوزيع ،1996 ،ص133.

العملاء على التعامل معه، بل أن هذا في حد ذاته سيكون دافعا لغيره من العملاء على التعامل مع المصرف الإسلامي[1].

ثانيا : أركان القرض الحسن

تمثل أركان القرض الحسن كما يلي :

1-الصيغة: « الإيجاب و القبول « بما أن القرض عقد يتم بين طرفين يتوقف وجوده على صيغة تبين ماهية رغبة العاقدين في إنشائه وتعطي بوضوح صورة متكاملة لاتفاق الذي يحصل بينهما.

وصيغة لإيجاب والقبول هي أقرضتك و اقترضت ولا يشترط فيها لفظ القرض بل يصح بكل لفظ يؤدي معناه أسلفتك وملكتك ببدله و خذه بمثله و القول المقترض: استلفت وتملكت ببدله ونحو ذلك.

وتعبر الصيغة بجلاء عن اتفاقهما على تكوينه. لان النية أو الرغبة أمر باطن لا يمكن الاطلاع عليه فأقيم مقامه ما يدل و يكشف عنه وهو الإيجاب و القبول المتوافقين.[2]

2- العاقدان: (المقرض و المقترض)

ويشترط فيهما :

-**أهلية التبرع في المقرض فيما يقرضه:** يشترط في المقرض أن يكون من أهل التبرع، أي حرا بالغا عاقلا رشيدا .

-**الرشد و الاختيار:** معنى الرشد هو الاتصال بالبلوغ و الرشد في العاقد شرط فلا يصح الإقراض والاستقراض من لا يبلغ سن الرشد (مثلا صبي..) لأنهم غير راشدين في التصرف بأموالهم .

---

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان ،التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص48.

[2] محمد محمود العجلوني ،البنوك الإسلامية ،دار السيرة للشر والتوزيع ،الأردن ،2012 ،ص342.

- **ما يشترط في المقترض:** تنص شروط خاصة للمقترض والذي يستفاد من فروعهم الفقهية اشتراطهم أهلية التصرفات بالغا عاقلا.[1]

3- المحل (المال المقرض)

- **أن يكون مال المقرض معلوما:** يشترط معلومية المال المقرض لصحة القرض، وذلك ليتمكن المقترض من رد البدل المماثل للمقترض.

- **أن يكون مال المقرض مثليا أو قيميا:** المثليات هي الأموال التي لا تتفاوت أحداها تفاوتا تختلف به قيمتها كالنقود .

- **أن يكون عينيا:** عينيا أي معناه عدم صحة إقراض المنافع حيث لا يصح قرض المنافع (لأنه غير معهود).

و بصفة عامة للقرض الحسن 3 أركان أو موضوعات :

1-**المقرض:** وهو الشخص الذي يقوم بإقراض مالي إلى الآخرين، وله سلطة على هذا المال وحر التصرف فيه.[2]

2- المقترض: وهو الشخص صاحب الحاجة الذي يأخذ مال القرض لينتفع به في قضاء حاجته ثم يرده.

3-محل القرض: وهو المال الذي يقدمه المقرض إلى المقترض، ولابد أن يكون هذا المال مملوكا للمقترض، ومن شروطه أن يكون محل القرض مال أو ما يقوم بثمن، كالعقار أو الثياب و الحيوانات، أو ما يقوم بالوزن كالقمح والشعير أو المعدود بالنقود، كالأسهم للانتفاع بقيمتها،

[1] محمد نور الدين أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي ،مذكرة شهادة الماجستير في الفقه والتشريع ،جامعة النجاح فلسطين ،2010 ،ص47.

[2] محمد نور الدين أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي مرجع سبق ذكره ،ص47.

فمحل القرض يجوز على كل ما هو منقول أي ما هو قابل للانتفاع بعينه، وفي كل الأحوال يجب أن يكون المال قابلا للتداول وأن يكون محل القرض مقدرا أو موصوفا.[1]

المطلب الثاني : تقديم لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ،الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك .

أولا :تقديم لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

من خلال هذا الكطلب سوف نتطرق إلى تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

1- تقديم وكالة تيارت.تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول (03-01) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	05	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
أمناء الصندوق	03	caissier
موظفى الشباك	02	Guichetier

[1] محمد محمود العجلوني ،البنوك الإسلامية ،مرجع سبق ذكره ،ص342.

عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	20	Total

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية منذ بداية سنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office)

و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

2- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (03-02) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

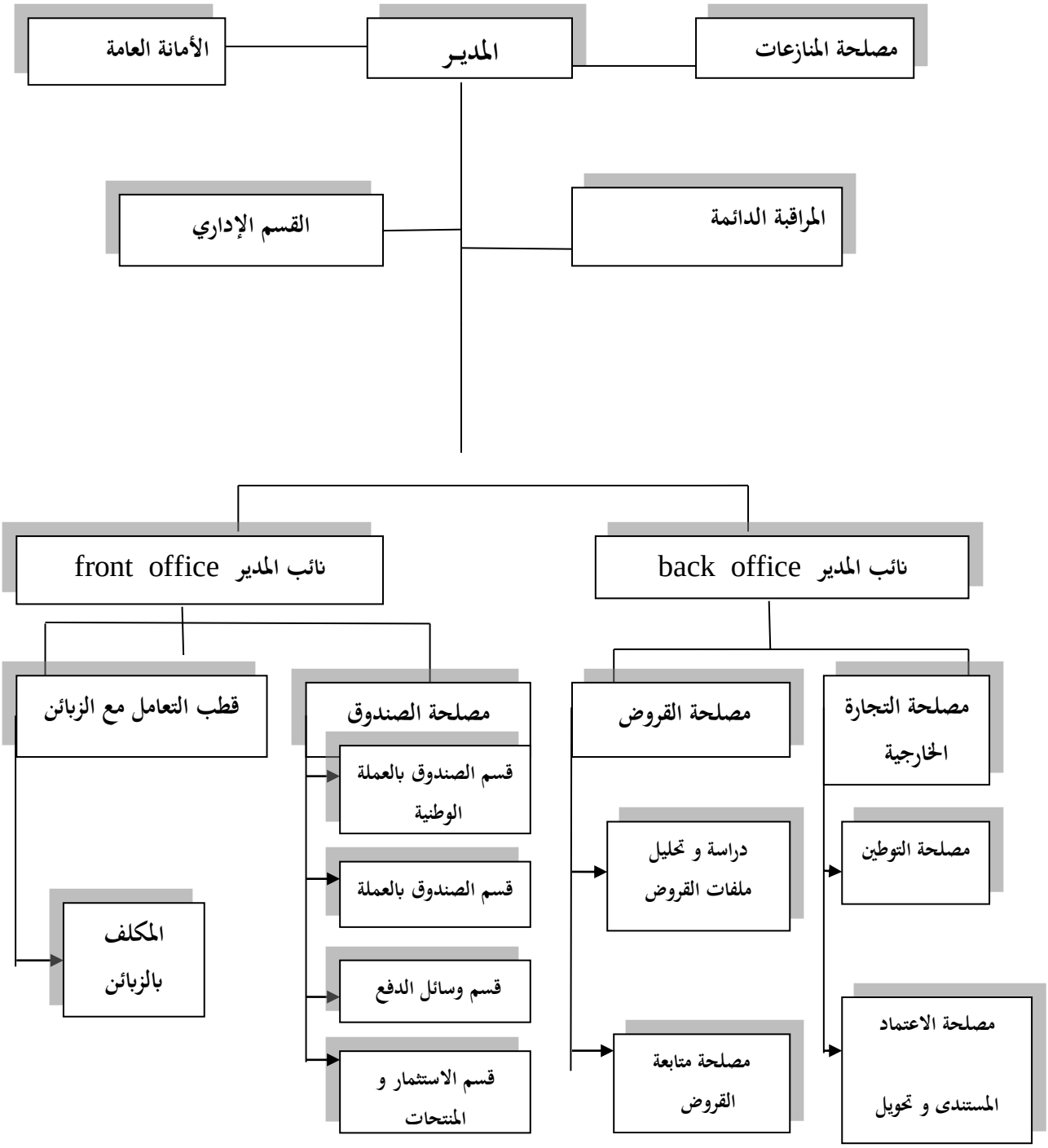

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة على مستوى ولاية تيارت

إن الهيكل التنظيمي لوكالة يعكس مدى تطور البنك الذي تنتمي إليه هذه الوكالة فكلما كان الهيكل التنظيمي متطورا ومبنيا على أسس عملية زاد نسبة أداء البنك ككل ،ويتكون من :

1-**مدير الوكالة** : يحرس على الأداء الجيد للوكالة ،وهو يتك على مستواه ويرجع إليه اتخاذ القرارات الهامة على مستوى الوكالة.

2-**السكرتارية** : على علاقة مباشرة مع مدير الوكالة ومجموع الأفراد ،يمكن أن يكون على اتصال مباشر مع الزبائن اللذين يزغبون في رؤية المدير.

3-**الاستقبال و التوجيه** : يقومون باستقبال الزبائن وكذا توجيههم.

4-**المكلفون بالزبائن** : يهتمون بالزبائن من حيث المعاملات والعمليات التي تجري معهم.

5-**الخزينة** : يتصل بها الزبون أثناء رغبته في الحصول على مبالغ كبيرة وذلك يفوق 2000.000.00دج

6-**مصلحة المحاسبة** : تقديم الفواتير واجراء التعديلات خلال كل ثلاث أشهر ووضع ميزانية وجداول حسابات والتأكد من مختلف الحسابات ،مراقبة الأرصدة والمراسلات ،تدابير الأمن ،إتباع الشكاوي المقدمة من طرف الزبائن وكذا المراقبة الميدانية للوكالة.

7-**مصلحة القروض** : تقوم بدراسة طلبات القروض بناء على تحاليل ملموسة ،ثم يعطي رأيه في أولوية منح القروض أو عدم منحه وهو الرأي المبدئي.

8-**مصلحة المنازعات القانونية** : تقوم بمتابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى المصالح اقتراح مساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة ،الحرص على تطبيق اتعاب المحاماة على مستوى الوكالة.

المطلب الثالث : دراسة احصائية للقرض الحسن في بنك الوطني الجزائري لولاية تيارت

أولا :اجراءات الحصول على قرض حسن :

حتى يتمكن الشباب من الحصول على تمويل من صندوق الزكاة بغية مزاولة احدى النشاطات أو المشاريع، فإن مراحل واجراءات الحصول على هذا التمويل تتمثل في :

1- التقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية؛

2- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الاحياء؛

3- بعد التحقق من أحقيته تصادق اللجنة القاعدية على طلبه؛

4- ترسل الطلبات المقبولة الى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة؛

5- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكبر...الخ)؛

6- توجه قائمة خاصة الى بنك الوطني الجزائري بالمستحقين في اطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.[1]

ثانيا :المشاريع الممولة بالقرض الحسن

من خلال الجدول التالي سنحاول عرض تطور القرض الحسن في ولاية تيارت مبرزين عدد المستفيدين الفعليين من القرض وكذا تطور القيمة أو المبلغ المخصص لكل مستفيد منذ بداية تقديم القروض الى غاية سنة .

الجدول رقم (02-02) : المشاريع القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.

السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفدين المبرمج	عدد المستفدين الفعليين	عدد المستفدين الذين لم تعبئ قروضهم	مبلغ الاستفادة لكل مستفيد
2011	50	10	9	1	170000.00
2012	61	11	8	3	180000.00
2013	73	10	10	0	285000.00
2014	103	16	13	3	200000.00
2015	126	15	10	5	200000.00
2016	131	16	13	3	220000.00
2017	142	16	16	0	280000.00
2018	181	21	17	4	295000.00
2019	195	27	23	4	350000.00
2020	331	35	14	21	300000.00
2021	335	40	20	5	350000.00
2022	360	50	25	9	350000.00

[1] معلومات مقدمة من المصادر الداخلية للنك الوطني الجزائري.

المجموع	2089	267	178	58	/

المصدر : احصائيات مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم (02-02) :تطور عدد طلبات القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.

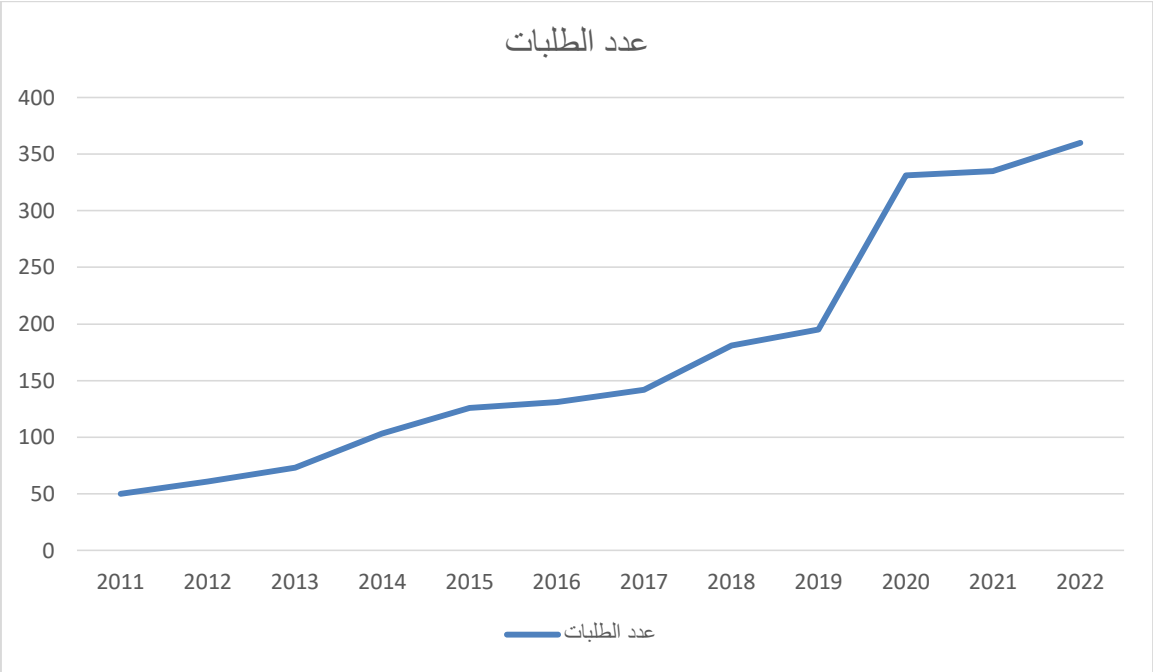

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل عدد الطلبات المقدمة من أجل الحصول على القرض الحسن قد عرف تطورا كبيرا ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى البرنامج التسويقي الذي اعتمده البنك لنشر فكرة استثمار أموال الزكاة وقدرتها على اقناع الافراد بذلكلما توفره من تمويل يسمح لهم بفتح مشاريع في اطار انشاغلهم دون الحاجة الى تسديد فوائد.

الشكل رقم (02-03) :تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة من 2011 إلى 2022.

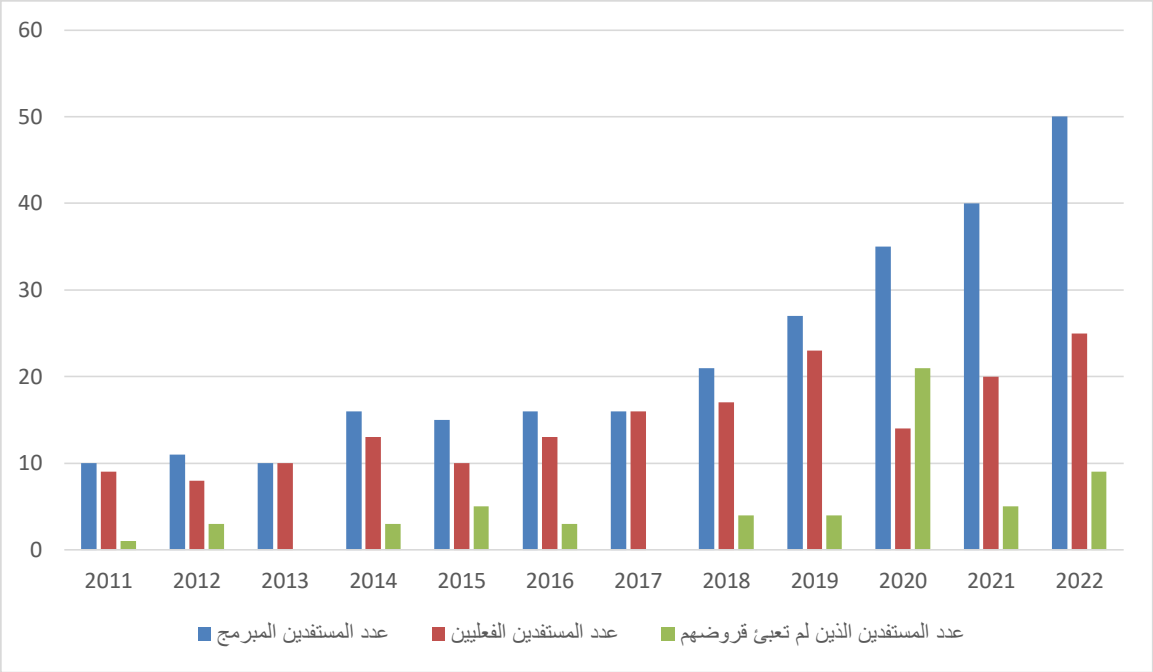

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

عرف عدد المستفيدين من القروض الحسنة في ولاية تيارت ارتفاعا لكن لا يقارن بالارتفاع الذي عرفه عدد الطلبات المقدمة من أجل الحصول على القرض، والسبب في ذلك يتمثل في حصائل الزكاة التي لا تزال تتطور ولكن بشكل لا يجابه احتياجات طالبي الزكاة استثمارا كما وضحناه في الشكل.

قدرت نسبة الاستفادة الفعلية من القروض الحسنة 10% بالمقارنة مع عدد الطلبات المقدمة (133 مستفيد أتموا مشاريعهم من ضمن 1394 طالب للقرض الحسن)، حيث هناك 44مستفيد موزعين خلال السنوات 2011-2022 لم يستطيعوا انفاذ القرض للعديد من الأسباب من بينها عدم قدرتهم على ايداع ملفاتهم على مستوى البنك وهذا لما يتطلب من وثائق كبطاقة الحرفي، السجل التجاري، وهذا ما جعل الأموال تتكدس في الحساب البنكي لدى البمك منذ سنة 2011 فسعيا من الوزارة لضبط القروض الحسنة من أموال الزكاة تحسين الاختلالات التي يعاني منها فقد تم إصدار تعليمة موجهة إلى أعضاء اللجان الولائية من أجل اتخاذ التدابير التالية :

- إعداد قائمة احتياطية لتعويض الأشخاص الملغاة قروضهم بأشخاص آخرين آليا بعد اطلاع اللجنة الولائية وموافقتها؛

-مراجعة حسابات القروض الحسنة المودعة في بنك الوطني الجزائري كل 06 أشهر، بحيث إذا بلغت حد 5 ملايين دينار، لزم توزيعها.

ثالثا :تقسيم القرض الحسن حسب القطاعات

الجدول رقم(02-04) :تقسيم القرض الحسن حسب القطاعات للولاية خلال فترة 2011-2022

السنوات	القطاع	عدد المشاريع الممولة	السنوات	القطاع	عدد المشاريع الممولة
2011	خدمات	1	2016	خدمات	0
	فلاحة	2		فلاحة	8
	تجارة	1		تجارة	6
	أخرى	6		أخرى	2
2012	خدمات	1	2017	خدمات	2
	فلاحة	4		فلاحة	10
	تجارة	3		تجارة	4
	أخرى	3		أخرى	0
2013	خدمات	2	2018	خدمات	2
	فلاحة	4		فلاحة	10
	تجارة	2		تجارة	2
	أخرى	2		أخرى	7
2014	خدمات	4	2019	خدمات	4
	فلاحة	3		فلاحة	10
	تجارة	7		تجارة	8
	أخرى	2		أخرى	5
2015	خدمات	3	2020	خدمات	9
	فلاحة	4		فلاحة	12
	تجارة	6		تجارة	12
	أخرى	2		أخرى	2

2021	خدمات	10	2022	خدمات	9
	فلاحة	12		فلاحة	13
	تجارة	5		تجارة	6
	أخرى	3		أخرى	1

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على احصائيات مقدمة من طرف البنك

تجدر الاشارة الى أن تقسيم المشاريع يعتبر نسبي الى حد ما إذ لا يوجد معيار واضح تصنف على أساسه المشاريع حسب القطاعات حيث شملت المشاريع ما يلي: تربية الاغنام ، تربية النحل، مشاتل، محلات تجارية، صناعة الحلويات، مركبات نفعية، الخياطة، هاتف عمومي.. الى غير ذلك، حيث شمل التمويل المقدم على كل القطاعات بنسب متفاوتة.

المبحث الثالث :مخاطر القرض الحسن ومزاياه ومعوقاته

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم المخاطر التي تواجه القرض الحسن ،بالإضافة إلى أهم الآليات لتجنب هذه المخاطر ومزاياه ومعوقاته.

المطلب الأول :مخاطر القرض الحسن وآليات تجنب المخاطر

أولا : مخاطر القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن الممول من صندوق الزكاة قرضاً إسلاميا لا يأخذ الصندوق عنه أية فائدة (الربى)، ولا حتى نسبة من الأرباح، وإنما الهدف الأساسي منها هو إخراج المستفيد وعائلته من قائمة العائلات الفقيرة المستحقة للزكاة، إلا أن هنالك العديد من المخاطر التي تواجه هذه القروض والتي منها:

1-خطر عقائدي وذلك بالرفض الشعبي حيث هناك خلاف بين الفقهاء في مدى إمكانية صرف مبالغ من الأموال أو صرفها على الفئات المستحقة مباشرة .

2- خطر فشل القرض خاصة إذا لم تستعن الجهات الوصية (الشؤون الدينية بمختصين اقتصاديين لهم دراية كافية في الاقتصاد).

3-**خطر عدم التسديد:** وهذا نتيجة ظن الكثير من المستفيدين أن هذه القروض هي عبارة عن زكاة أعطيت لهم وليسوا معنيين بإرجاعها، فهم يعتقدون أنهم مستحقون للزكاة أصلا .

4- **خطر السوق:** بأن يكون المشروع مربحا من الناحية التقنية والسابقة، لكن عند التنفيذ والدخول إلى السوق لتسويق السلع والخدمات الناتجة عنه يجد المقترض نفسه أمام منافسة شديدة يعجز في الكثير من الأحيان عن الوقوف أمامها، وهذا ما يعرض نتائجه في النهاية إلى الخسارة والوقوع في العجز عن التسديد، وهذا في الأصل قد يكون سببه سوء تقدير القدرة التنافسية للمشروع والاستخفاف بقدرات المشاريع المنافسة.[1]

[1] فارس مسدور ،مخاكر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة دحلب ،2012 ،ص10.

5-خطر ضعف التسيير: قد يكون المستفيد من القرض الحسن حرفيا ماهرا في حرفته، لكنه قد يكون مسيرا سيئا إذا تعلق الأمور بالجوانب المالية والمحاسبية.[1]

6-خطر ارتفاع الأسعار والتضخم: إذا عرف السوق مستويات أسعار تتزايد معدلاتها مع مرور الوقت ذلك يجعل القدرة التمويلية ضعيفة للمشروع ما يجعلها عاجزة عن مسايرة تلك التغيرات مما يجعل المواد الأولية التي تستخدم كوسيط في الإنتاج غالية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج .

7- خطر تدني هامش الربح: وذلك عند البيع بأسعار تحقق هامش ربح معين لكنه في الحقيقة يعتبر هامشا متدنيا نتيجة ضعف رأس المال من جهة ونتيجة التضخم من جهة أخرى، وقد تحدث الخسارة أو النتائج المعدومة بتدني الايراد المحقق، مما يرهن نجاعة المشروع في الأجل القصير خاصة[2].

ثانيا :آليات تجنب مخاطر القروض الحسنة

من المعلوم أن الفئات المستفيدة من القرض الحسن عادة ما تكون من ذوي الحاجات، أي من الفقراء والمساكين بشرط يكونو قادرين على العمل، لكنهم عاجزين عن تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مختلف المخاطر أي امكانية عدم الوفاء بالالتزامات تجاه صندوق استثمار أموال الزكاة .لذلك تم تحديد مجموعة من الآليات والإجراءات التي ستساهم بشكل أو بآخر في التخفيف من المخاطر المختلفة التي تواجه القروض الحسنة وهي كما يلي[3] :

1-**رهن العتاد:** قصد الحفاظ على أموال هذا الصندوق، خاصة إن عجز المقترض عن السداد، ذلك أن العتاد في حد ذاته قد يقدم لمستحق آخر يحسن استغلاله، وقد يباع بالمزاد العلني ليغطي جانبا هاما من الأقساط الباقية على عاتق المقترض .

2- الكفالة: أذ يعتبر الكفيل أحد الأطراف التي تحرص على نجاح المشروع خاصة إذا كان ذا مكان في السوق، من خلال خبرته وأن يكفل من يقترب من النشاط الذي يمارسه في العادة، وهذا لتكون فرص المساعدة متوفرة أكبر في حالة العجز، ليس المساعدة المالية فقط، وإنما المساعدة الفنية.

---

[1] محمد نور الدين أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي مرجع سبق ذكره ،ص47.

[2] حمو عبدو مريم ،مو حابالحي زهرة ،القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة ما بين 2015/2001 بولاية أدرار ،مذكرة ماستر ،جامعة أحمد دراية أدرار ،2017-2018 ،ص50.

[3] فارس مسدور ،مخاكر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها ،مرجع سبق ذكره ،ص12.

3-صندوق كفالة الغارمين: بإنشاء صندوق تكافلي فيما بينهم باقتطاع جزء يسر من قروضهم الحسنة للمساهمة فيه، حتى إذا اعترضهم مخاطر تمويلية معينة كان هذا الصندوق سندا لهم شريطة أن يلزموا بدفع نسبة من رأسمالهم المقترض.

4- **التدريب والتأهيل:** بدفع مبالغ ورسوم لأجل التكوين والتأهيل حتى تكون القروض الحسنة في مأمن عن سوء التسيير الذي يعتبر ابرز سبب للعجز عن السداد، بأن يخصص من كل قرض نسبة بسيطة جدا لدفع رسوم التكوين في تسيير مشاريع القرض الحسن من صندوق استثمار أموال الزكاة .

5- المحاضن الزكاتية: بهدف ضمان السير الحسن لهذه المشاريع يجب أن تكون تحت إشراف مختصين من الصندوق يوفرون جانبا هاما من المرافقة والرعاية التقنية والمالية، وأيضا الاستشارات بمعنى بأن تكون تحت رعاية حاضنات الأعمال لتكون من أدوات الوقاية من الوقوع في متاهات .

6- التأمين المشترك: بأن تتولى إدارة الصندوق جمع المبالغ التي تكون عبارة عن نسبة من القرض لا تتجاوز 1% من مجموع المبلغ المقترض، وهذا حتى تكون للصندوق قوة تفاوضية أكبر مع مؤسسة التأمين لحماية قروض صندوق استثمار أموال الزكاة[1].

المطلب الثاني :معوقات القرض الحسن

بالرغم من المنافع التي ستحقق من خلال التمويل بطريقة القرض الحسن، إلا انه يصطدم بعدة عقبات منها:

1-انعدام الحافز المادي الذي يتأمله المقرض في العادة، ويسعى من أجل تحقيقه، حيث . أصبح الربح والانتفاع هو الجانب الأهم من خيارات المقرض والحافز الذي ينشده من خلال تقديم القرض وهو أمر واقع في زماننا هذا، ولا مجال لإنكاره أو التغافل عنه، ويجب التعامل معه من منطلق عملي واقعي.

[1] حمو عبدو مريم ،مو حابالحي زهرة ،القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة ما بين 2015/2001 ،مرجع سبق ذكره ،ص50.

2-عدم توافر القناعة لدى الفرد بقدرة القرض الحسن في تمويل المشروعات الإنتاجية وتحقيق أهداف التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، غياب الثقة تجاه فاعلية القرض الحسن كأداة للتمويل في ميدان القطاعات الإنتاجية.[1]

3-القرض الحسن يتنافى مع نظام الفائدة الراسخ رسوخا عميق في الحياة الاقتصادية الحالية، فإذا تم انتهاج أسلوب التمويل بالقرض الحسن كبديل للقرض بفائدة، فلا بد أ نه سيثير مشكلات في غاية التعقيد لان الفائدة تعتبر الأساس الذي قامت عليه المصارف التجارية التي كونت النظام المالي الحالي ولا تنسى أن جميع اقتصاديات الدول الإسلامية تعمل في ظل هذا النظام، وهي تابعة فكريا في مجال عالم المال والمصارف للفكر الغربي الناشئ على أساس الفائدة.

5-التقلبات في قدرة الشرائية للنقود، نتيجة التغير في قيمة السعر النقد سواء بالانخفاض أو الارتفاع وبالتالي ستكون ذات أثار ضارة على الفرد والمجتمع وتغير دخول الأفراد أيضا فعند انخفاض قيمة النقود سيعود الضرر على المقرض وتختلف لديه القوة الشرائية عما كانت عليه عند الإقراض وعند ارتفاع قيمة النقد فإن ذلك سيكون في غير مصلحة المقترض وسيؤدي إلى ثأ ر مادي سيء عليه،ويصبح العبء أكثر من خلال تكلفة دفع قيمة اكبر من قيمة القرض عند القبض، وبالتالي فإن نتيجة تقلب المقدرة الشر ائية ستكون عائق كبير تجاه عملية الاقتراض أو التمويل .

6- تأخر المقترض عن الوفاء بالقرض و خاصة في القروض المصرفية، و ما يتبع عنه مدى ضرر يلحق بالمقرض فرد كان أن مؤسسة، وهذا ما يتطلب اخذ ضمانات كافية على المقترض لأجل تمكين المقرض من استرجاع حقوقه كاملة، وهذا ما يعتبر حل مناسب لجعل المقرين يقبلون على عملية التمويل بالقرض الحسن، ولكن هي بنفس الوقت ستشكل عقبة تاجه المقترض الذي سيرى في تلك الضمانات تقييد عملية لإقبال على طلب القرض الحسن، لأن الكثير من الأشخاص الذين يحتاجون إلى القرض الحسن هم من طبقة الفقراء، فلو كانت لديهم تلك الضمانات لما لجأوا إلى المصرف لتوفير حاجاتهم، وتشكل هذه النقطة مشكلة معقدة تقف حائلا أمام تقديم القروض الحسنة بسهولة ويسر.

---

[1] محمد نور أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الاسلامي ،مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع ،جامعة النجاح فلسطين ،2010 ،ص47.

7- قلة التجارب في استخدام القرض الحسن في عملية التمويل، وسلبية هذا الأمر هي محدودة نطاق التعامل المصارف الإسلامية بهذه الأداة في عملية الاستثمار والإنتاج، مما أدى إلى جعلها بلا تأثير يذكر في صياغة نظام مالي خالي من الفائدة.[1]

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين القروض الأخرى

يتمثل الفرق بين القرض الحسن والقرض المصرفي التقليدي في سعر الفائدة والهدف لكل منهما والتي سوف نتطرق إلى هذين الفرقين عن طريق مجموعة من تعاريف لكليهما.

أولا :القروض المصرفية التقليدية

تعد القروض المصرفية من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة،إلا أنها في نفس الوقت تعتبر أداة حساسة قد تضر الاقتصاد إذ لم يحسن استخدامها تعرف بأنها دائن للمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين أثناءها بدفع قيمة الدين. والذي يعني منح الثقة. [2]

وتعرف كذلك على أنه مبادلة مال حاضر بوعد وفاء مستقبل،ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن مال مؤقتا على أمل استعادته منه فيما بعد.

فهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

وعليه يمكن تعريف القرض المصرفي هو ذلك المبلغ من المال الذي يتنازل عنه البنك التجاري لفائدة شخص ما لفترة محددة من أجل تغطية عجزه أو تحقيق هدف معين على أن يتعهد بتسديد ذلك المبلغ في وقت آجل مضاف إليه فوائد.[3]

هو تمليك مال ليرد بدله بدون زيادة أي بدون فائدة، حيث ينبغي أن يكون لمصلحة المقترض، فإن كان نفع مشروط المصلحة المقرض أو لكليهما فسد العقد.وهو عبارة عن دفع مال إلى الغير لينتفع به

---

[1] محمد نور أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الاسلامي ،مرجع سبق ذكره ،ص57.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك،،مرجع سبق ذكره ،ص90.

[3] أحمد حسن ،القرض الحسن حقيقته وأحكامه ،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 23 ،العدد الأول ،2007 ،ص550.

و يرد بدله دون فائدة وهو وسيلة من وسائل تمويل ذوي الحاجة على جهة دفع المال لهم و طلب رد مثله أو قيمته دون زيادة .

يتضح لنا من خلال هاته التعاريف للقروض الحسنة بأنها تكاد تكون متقاربة في معناها ومضمونها مما يجمع بينها على أن عقد القرض هو عقد تبرع يقدمه صاحبه لينتفع به غيره.إذن القرض المصرفي التقليدي يكون على أساس فائدة هدفه تحقيق الأرباح عكس القرض الحسن الذي يكون بدون فوائد وهدفه اجتماعي أكثر من أنه اقتصادي[1]

[1] سامي محمد أبو عرجة ،مازن مصباح الصباح ،أحكام القرض في الفقه الإسلامي ،مجلة الجامعة الاسلامية ،المجلد1 ،العدد2 ،2005 ،ص107.

خلاصة الفصل :

وفي الأخير يمكننا القول أن القرض الحسن هو عبارة هن دفع المال لمن ينتفع به على أن يرد بدله، فهو حسن لابتعاده عن التمويل بالفوائد.حيث أنه يتميز بعدة خصائص كعدم تعامله بالفائدة فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر. إضافة إلى ذلك تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج وذلك بانتهاج طريقة المشاركة في تمويل المشاريع، وعدم الضغط على المدين لتسديد الدين في حالات العسر المالي حيث يربط هذا النوع من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا أساس التكافل الاجتماعي على اعتبار انه يهدف بدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التقليص من حدة المشاكل.

خاتمة

خاتمة

تساهم البنوك في دعم التنمية الاقتصادية بما يخدم المجتمع بحيث قامت البنوك التجارية مؤخرا بتقديم خدمات وقرض اسلامية مختلفة متحدية بذلك البنوك الاسلامية في أداء مهامها المختلفة ومن بين هذه القروض هو القرض الحسن عبارة عن عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع المقرض إلى المقترض مالا ينتفع به لوقت محدود وبملغ محدود ولمتعامل ذو مواصفات خاصة، على أن يقوم هذا الأخير برده إلى المقر، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الإقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم، يمول صندوق الزكاة للولاية مجموعة من المشاريع التي تلتزم بمعايير وشروط التمويل الأصغر، كإستثمار لأموال الزكاة في شكل قرض حسن.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى : تم اثتبات صحة الفرضية الأولى بحيث القرض الحسن يتنافى مع نظام الفائدة الراسخ رسوخا عميق في الحياة الاقتصادية الحالية، فإذا تم انتهاج أسلوب التمويل بالقرض الحسن كبديل للقرض بفائدة، فلا بد أنه سيثير مشكلات في غاية التعقيد لان الفائدة تعتبر الأساس الذي قامت عليه المصارف التجارية التي كونت النظام المالي الحالي ولا تنسى أن جميع اقتصاديات الدول الإسلامية تعمل في ظل هذا النظام، وهي تابعة فكريا في مجال عالم المال والمصارف للفكر الغربي الناشئ على أساس الفائدة.

الفرضية الثانية : تم اثبات صحة الفرضية الثانية بحيث إن المستفيدين من القرض الحسن يعتقدون أن القرض الحسن هو عبارة عن زكاة وبالتلي لا يلتزمون بالوفاء بمستحقاتهم اتجاه صندوق استثمار أموال الزكاة.

نتائج الدراسة:

بعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن حصرها فيما يلي:

- تعتبر البنوك التجارية الممول الرئيسي لمختلف الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات مما يؤدي إلى تطورها؛

خاتمة

- إن الزيادة في القروض تصاحبها زيادات في الانتاج المحلي فبدلا من استراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لانتاجها محليا؛

- – قلة التجارب في استخدام القرض الحسن في عملية التمويل مما أدى إلى جعلها بلا تأثير يذكر في صياغة نظام مالي خالي من الفائدة.

- يتمثل الفرق بين القرض الحسن والقرض المصرفي التقليدي في سعر الفائدة.

- من المعلوم أن الفئات المستفيدة من القرض الحسن عادة ما تكون من ذوي الحاجات، أي من الفقراء والمساكين بشرط يكونو قادرين على العمل، لكنهم عاجزين عن تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مختلف المخاطر أي امكانية عدم الوفاء بالالتزامات تجاه صندوق استثمار أموال الزكاة.

- صيغة القرض الحسن تعتبر من ابرز صيغ التمويل التعاوني، القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بأموال على أن يرد مثله وهذه الصيغة التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء.

- إن القرض الحسن في الحقيقة مهمة اقتصادية و اجتماعية في وقت واحد و يتم بتدقيقها المصارف الإسلامية وكذا البنوك التجارية.

- يجب على المقترض أن يرد القرض إلى البنك نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها .

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-توسيع نشاط تمويل القروض الاستثمارية من خلال تقديم صيغ اسلامية بهدف تشجيع أكبر للمستمرين على القيام بالمشاريع الاستمارية والذين يفضلون هذا النوع؛

-تبسيط إجراءات و شروط منح القروض الاستثمارية، حتى تسمح بزيادة الطلب عليها؛

-ادخال تكنولوجية أكبر في القطاع المصرفي خاصة في ظل العولمة التي يشهدها العالم اليوم بهدف تسهيل المعاملات وتجنب البيروقراطية؛

-تشجيع فئة الشباب أكثر من خلال ادماجهم في سوق العمل ومنح تسهيلات لهم دون عن سواهم من أجل خلق مشروع استثماري واغتنام طاقتهم وشغفهم في ذلك؛

أفاق الدراسة :بعد قيامنا بالإلمام بهذه الدراسة المتعلقة بمساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ارتأينا أن نقترح بعض المواضيع التي من شأنها تكملة هذه الدراسة والتي من بينها:

- دراسة احصائية للقروض الحسنة في الجزائر.
- مساهمة القرض الحسن في تمويل المشاريع الاستثمارية.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب

1- أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

2- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن.

3- خالد أمين ،عبد الله اسماعيل ابراهيم ،إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ،دار وائل ،عمان ، الأردن ،2006.

4- رشاء العصار ،رياض بلني ،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،2013.

5- رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997.

6- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،بن عكنون الجزائر ، 2008 .

7- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة،مصر ،2004.

8- طاهر حيدر حيدران،" مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ،بيروت ،لبنان،1997 .

9- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السادسة ،2007.

10- عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

11- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003 .

12- عبد الغفار، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مطبعة الانتصار، مصر، 1993.

13- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

14- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان، 1981.

15- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان، 1981.

16- لعمارة جمال ،المصاريف الاسلامية ،دار النبأ للنشر والتوزيع ،1996 .

17- ماهر شكري ،العمليات المصرفية الخارجية ،دار الحامد ،عمان ،الأردن ،2004.

18- محمد عبد الحميد محمد فرحان ،التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة ،محاضرات في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،بدون ذكر بلد وسنة النشر.

19- محمد عبد العزيزعجبة& مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

20- محمد محمود العجلوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،مبادئها ،تطبيقاتها) ،دار المسيرة للنشر والتوزيع وللطباعة ،2008-2010 .

21- محمد محمود العجلوني ،البنوك الإسلامية ،دار السيرة للشر والتوزيع ،الأردن ،2012 .

22- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

23- محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،قسنطينة ،2003.

24- منير ابراهيم هندي ،إدارة الأسواق والمنشأة المالية ،منشأة المعارف ،الاسكندرية ،مصر ،2002.

25- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق ،1995 .

26- واثق علي الموسوي ،موسوعة التجارة الدولية ،الجزء الثاني ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2018.

المقالات والمجلات العلمية

1- أحمد حسن ،القرض الحسن حقيقته وأحكامه ،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 23 ،العدد الأول ،2007 .

2- سامي محمد أبو عرجة ،مازن مصباح الصباح ،أحكام القرض في الفقه الإسلامي ،مجلة الجامعة الاسلامية ،المجلد1 ،العدد2 ،2005 .

3- فارس مسدور ،مخاكر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة دحلب ،2012 .

4- فضيلة بوطورة ،عمر جنينة ،كفاءة ادارة الائتمان بين فعالية السياسة الاقراضية ومرونة نظام المعلومات الاقراضي في البنوك التجارية ،حوليات ،جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد 22 ،2017 .

المذكرات والرسائل الجامعية :

1- احميدي أحمد لمين عبد الحميد ،علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ،مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ،2012-2013 .

2- بريكي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير منشورة علوم تجارية، جامعة المسيلة ،2003.

3- بن الصم أحمد ،إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي) ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص ادارة الاعمال ،جامعة الجزائر ،2002.

4- بن نجمة ادريس ،دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2009-2011) ،مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016.

5- تيطوم هاجر ،سياسات واجراءات منح القروض البنكية (دراسة منح قرض فلاحي من BADR) ،مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2015.

6- حمزة، محمود. الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق،2004.

7- حمو عبدو مريم ،مو حابالحي زهرة ،القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة ما بين 2015/2001 بولاية أدرار ،مذكرة ماستر ،جامعة أحمد دراية أدرار ،2017-2018.

8- خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر ،1999 .

9- دحاوي عربية سعاد ،دور القروض في تفعيل الاستثمارات (دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري cpa) ،مذكرة ماستر ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2014.

10- قروط زهرة ،العايدي سعيدة ،تقييم منح القروض في البنوك الجزائرية (دراسة مقارنة بين الوكالات BDL, cnep,cpa بأدرار من 2000 إلى 2014 ،مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ،جامعة أدرار ،2014-2015

11- محمد نور أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الاسلامي ،مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع ،جامعة النجاح فلسطين ،2010 .

12- محمد نور الدين أردنية ،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي ،مذكرة شهادة الماجستير في الفقه والتشريع ،جامعة النجاح فلسطين ،2010.

13- رقية غزال ،أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة BNA وكالة الوادي ،رسالة ماستر ،تخصص حمه لخضر بالوادي ،2015

الملتقيات الدولية والندوات العلمية :

1- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

مواقع الانترنت :

1- مفهوم القروض مصادرها وخصائصها ، من الموقع www.mostajad.com

2- أنواع القروض البنكية في الجزائر ،من الموقع : https://trendat.alnfaee.net/